

العقود الفريدة

تأليف

الفقيه أحمد بن محمد بن عبد الله الأندلسي

المتوفى سنة ٥٣٢٨

بتحقيق

محمد سعيد المرابان

الجزء الأول

يطلب من

الكتبة التجارية الكبرى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعريف بالكتاب ومؤلفه

بقلم

محمد سعيد العريان

يُعَدُّ كتاب «العقد» لابن عبد ربه من أقدم ما وصل إلينا من كتب الأخبار والنوادر؛ لم يسبقه إلى هذا الباب فيما نعرف إلا ثلاثة نقر: الجاحظ صاحب البيان والتبيين: سنة ٢٥٥ هـ؛ وابن قتيبة صاحب عيون الأخبار: سنة ٢٧٦ هـ؛ والمبرد صاحب الكامل: سنة ٢٨٥ هـ.

على أن ابن عبد ربه وإن كان مسبوqa إلى التأليف في هذا الباب، قد اجتمع له في هذا الكتاب ما لم يجتمع مثله في كتاب قبله ولا بعده من كتب هذا الفن؛ فكان بذلك حقيقا بالمنزلة العلية التي أحلها إياها أدباء العربية؛ إذ كان مصدرا من أهم مصادر التاريخ الأدبي التي يُعَوَّل عليها ويُستند إليها، بحيث لا يُغنى عنه كتاب في المكتبة العربية - على غناها وما احتشد فيها من تراث أدباء العرب.

وبحسب الحق أن هذا الكتاب هو موسوعة أدبية عامة، ويوشك من ينظر فيه أن يجزم بأنه لم يفادر شيئا مما يهيم الباحث في «علم العرب» إلا عرض له، وأغنى به «علم العرب» مجموعة المعارف العامة في الأدب والتاريخ والسياسة والاجتماع التي تتكوّن منها عناصر الثقافة العربية العامة لعهد مؤلف هذا الكتاب؛ وعم الفروع التي انشعبت من علم

العرب قريباً من ذلك التاريخ واختصت بالبحث في «علوم الدين» ثم تميزت باستقلالها - لا يُعَدُّم الباحث أن يجد فروعاً من مسائلها قد عرض لها صاحبُ العقد في أبواب متفرقة من كتابه؛ لعله لا يجد لكثير منها نظائر في كثير من الكتب الخالصة للبحث في هذه العلوم، وثمة فضلٌ آخر يميز صاحب العقد على سابقيه من عرضوا لهذا الباب، هو أن ابن عبد ربه أندلسيٌّ من أهل الجزيرة يتحدث عن أدب المشاركة فلا تقصّر به مغربته عن اللحاق والسبق؛ ولعل هذا كان بعض دواعي ابن عبد ربه إلى تأليف كتابه؛ إذ كان في طبعه من المنافسة وحب الغلب ما يحفزُه إلى هذا المضمار، كما سنذكره بعد.

ولا يُلحظ في من حاجة إلى الحديث عن نهج صاحب العقد في تأليف كتابه؛ فقد تكفل هو بتبيان ذلك في مقدمة الكتاب، ولكن الذي يعينني أن أذكره هنا، هو أن ذلك النهج الذي سلكه مسبقاً إليه وسلكه كذلك من بعده: كان يستند إلى قاعدة مقررة في «علم الأدب» كما عرفه القدماء؛ انظر إلى ابن خلدون يقول في مقدمة تاريخه: «هذا العلم - يعنى علم الأدب - لا موضوع له يُنظر في إثبات عوارضه أو نفيها، وإنما المقصود منه عند أهل اللسان ثمرته، وهي الإجابة في فني المنظوم والمشور على أساليب العرب ومناحيهم؛ فيجمعون لذلك من كلام العرب ما عساه تحصل به الملكة، من شعرٍ عالي الطبقة، ويجمع متساوٍ في الإجابة، ومسائل من اللغة والنحو مبثوثة أثناء ذلك متفرقة، يستقرى منها الناظرة في الغالب معظم قوانين العربية، مع ذكر بعض من أيام العرب، ليفهم به ما يقع في أشعارهم منها، وكذلك ذكر المهم من الأنساب الشهيرة والأخبار العامة؛ والمقصود بذلك كله أن لا يفتنى على الناظر فيه شيء من كلام العرب وأساليبهم ومناحي بلاغتهم إذا نصّفحه... ثم إنهم إذا أرادوا حدّ هذا الفن قالوا: الأدب هو حفظ أشعار العرب جميعاً أخبارها، والأخذ من كل علم يطرّف»

هذا الحد الذي ذكره ابن خلدون في تعريف علم الأدب - بتخصيص سنة ١٠٨٠ هـ، وعلم الأدب رفا لكل المشتغلين بالأدب قبل عهد ابن خلدون، ثم المختار بعد كلام في عبد ربه وبعده: يجمعون من أشعار العرب وأخبارها بحسنه وتمحو الأثر

ليكون من ذلك سبيل إلى تحصيل الملكة ، وإلى الإجابة في فني المنظوم والمثور على أساليب العرب ومناحيهم ؛ وإذ كان ابن عبد ربه لم يقصد من كتابه إلى أكثر من هذا المعنى ، فقد كان ذلك منهجه في تصنيف كتابه والحشد له والتفنن فيما ينقل ويختار من أشعار العرب وأخبارها ، ومن أطراف كل علم وطرائفه .

ولقد وفق ابن عبد ربه فيما جمع لكتابه من فنون الأخبار ، ورعته العناية رعاية هيأت لكتابه الخلود والذكرا ؛ فان كثيراً مما اجتمع له في هذا الكتاب قد عصفت الأيام بمصادره الأولى فدرست آثارها وضاعت فيما ضاع من تراث المكتبة العربية وآثار الكتاب العرب ، وبقي العقد خلفاً منها لاغناء عنه ولا بديل منه ، يرجع إليه الأديب والمؤرخ واللغوي والنحوي والعروضي وصاحب الأخبار والقصص ، فيجد كل طلبته وغرضه ، ولا يستغنى عنه غير هؤلاء من طلاب النوادر والطرف في باب الطعام والشراب والغناء والنساء والحرب والسياسة والاجتماع ومجالس الأمراء ومحاورات الرؤساء ، وغير ذلك مما لا يستوعبه الحصر ولا يبلغه الإحصاء .

على أن ابن عبد ربه لم ينظر فيما جمع لكتابه من الفنون نظراً لمختص ، بحيث يختار ما يختار لكل فرع من فروع المعرفة بعد نقد وتمحيص واختبار فلا يقع منه في باب من أبواب الفن إلا ما يجتمع عليه صواب الرأي عند أهله ، لا ؛ ولكنه نظر إلى جملة ما جمع نظراً الأديب الذي يروى التادرة للحلاوة موقعها لاصحة الرأي فيها ، ويختار الخبر لتتمام معناه لا لصواب موقعه عند أهل الرأي والنظر والاختصاص ؛ النظر إليه فيما روى من حديث رسول صلى الله عليه وسلم مثلاً ، تجد الصحيح والمردود والضعيف والمتواتر والموضوع ~~جميعه~~ ما نقل من حوادث التاريخ وأخبار الأمم والملوك ، تجد منه ما تعرف وما تنكر ، لم يغادر شيئاً مما تكذب الباطل ما يتناقض آخره وأوله ؛ ولم يكن ابن عبد ربه من الغفلة بحيد ، بمجموعة المعارف العامة في الإجماع أخبار ومؤلف نوادر ، جمع ما جمع وألف ما ألفه الثقافة العربية العامة لهد مؤلف أخذ وما يدع ؛ ذلك كان شأنه وشأن المؤلفين في هذا

وكان لها عند العلماء منزلة ومكان ؛ فليس ثمة ما يمنع أن يكون ابن عبد ربه قد استعان كثيراً أو قليلاً بما كانت تضمُّ المكتبةُ العربية في قرطبة من آثار المشاركة .

وقد قدّمنا القول في صدر هذا البحث أنه لم يسبق ابن عبد ربه إلى التأليف في باب الأخبار والنوادر على هذا النحو إلا ثلاثة نفر : الجاحظ ، وابن قتيبة ، والمبرد .

أما الجاحظ والمبرد فقد كان لهما نهج في التأليف يخالف نهج العقد ، على اتفاقهما في الموضوع والغرض ؛ فكان ارتفاعه بما اطلع عليه من مؤلفاتهما في المادة لا في الطريقة وأما ابن قتيبة ؛ فإن بينه وبين ابن عبد ربه مشابهة من وجوه ، تحلّت بعض الباحثين على الزعم بأن صاحب العقد كان في نهجه وفي تبويبه لاحقاً مقلداً ، بل قد غلّا بعضهم في الاستنتاج فزعم أن ابن عبد ربه قد سطا على كثير من كتب ابن قتيبة فنقلها نقلاً إلى عقده بحالها من غير تغيير كبير ؛ وإنه مما يقوى هذا الزعم ، تلك الشهرة العظيمة التي كان يحظى بها ابن قتيبة عند أهل الأندلس ، حتى كانوا يهتمون من خلت مكتبته من مؤلفاته ، ولكن العقد الفريد على الرغم من ذلك غير عيون الأخبار ، وابن عبد ربه غير ابن قتيبة ، ولكل من الرجلين شخصيته المتميزة بوضوح من خلال مختاراته ، ولكل منهما مزاجه وروحه ومذهبه وجوه الذي يعيش فيه ويُصدر عنه ؛ فسواء كان هذا الزعم صحيحاً أو مبالغاً في الاستنتاج ، فلن يضير ذلك صاحب العقد شيئاً ، وإن ينقص شيئاً من قدر كتابه ؛ إذ كانت المادة التي اجتمع منها الكتابان ليست ملكاً لأحد الرجلين ، ولا هي أثر من إنشائه الأدبي الخالص ولكنها تراث مشترك يتوزعه أبناء العربية مما خلف آباؤهم .

... وليس معنى أنه لم يسبق ابن عبد ربه في بابه إلا هؤلاء النفر الثلاثة ، أنه لم يأخذ عن غيرهم ؛ ولكن الذي نغنيه أن ارتفاعه بكتب هؤلاء النفر كانت أظهر دلالة على نفسها ، وإلا فقد كانت مكتبة قرطبة لهذا العهد حافلة بطائفة من الكتب لم يجتمع مثلها في زمان في مكان ، فلا بد أن يكون ابن عبد ربه قد استعان منها بالكثير ، إلى جانب ما أخذ من أفواه العلماء المغاربة الذين كانت لهم رحلة إلى المشرق أذاعوا بها علم العربية بين الشرق والغرب

ويقول الأستاذ أحمد أمين عميد كلية الآداب في جامعة القاهرة ، في بحث نشره للتعريف بصاحب العقد (مجلة الثقافة - العدد ٩٤ - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٠) : إن أمالي أبي علي القالي كانت هي النواة الأولى التي بذرها أبو علي في بلاد الأندلس من علوم المشرق وعليها تخرج مشهورو الأدباء في الأندلس ، ومنهم ابن عبد ربه

وظاهر كلام الأستاذ العميد صريح في أن ابن عبد ربه كان لاحقاً لأبي علي القالي ، وأنه من تلاميذه ، وأن كتاب «الأمالي» أسبق من «العقد الفريد» ، وأنه أول ما نقل إلى المغاربة من علم المشرق . . .

وأرى هذا كله خطأ لا يستند إلى دليل من التاريخ ، فقد كان مقدّم أبي علي القالي إلى الأندلس بعد وفاة ابن عبد ربه بسنتين وأشهر (توفي ابن عبد ربه بقرطبة سنة ٣٢٨ ، وكان مقدم أبي علي القالي في إمارة عبد الرحمن الناصر سنة ٣٣٠) ، وكان تأليف كتابه الأمالي بعد مقدمه بسنين ؛ إذ كان هذا الكتاب هو مجموع محاضراته في جامع قرطبة .

فاذا أضفنا إلى ذلك أن ابن عبد ربه قد فرغ من تأليف كتابه «العقد» في سنة ٣٢٢ على ما رجّحه ، وقدّرنا المدة التي أملى فيها أبو علي محاضراته في جامع الزهراء قبل أن يجمعها في كتاب بيضع سنين ، كان لنا من ذلك برهان لا يدفّع بأن العقد الفريد كان أسبق من الأمالي بيضع عشرة سنة ؛ فلا وجه هناك للقول بأن ابن عبد ربه كان من تلاميذ أبي علي ، وبأن كتابه على منهاجه .

وأما قوله إن كتاب الأمالي كان النواة الأولى من علم المشاركة في الأندلس ، فينقضه ما كان معروفاً قبل ذلك في الأندلس من كتب القوم ، حتى روى ابن كثير في تاريخه : أن أهل المغرب كانوا يهتمون من لم يكن في بيته من مؤلفات ابن قتيبة شيئا . (توفي ابن قتيبة سنة ٢٧٦ ، وكان مولد أبي علي سنة ٢٨٨) ، وكان للمغاربة من العناية بتحصيل علم المشرق والتبكير إليه

مادما المستنصر إلى أن يرسل وراء النسخة الأولى من كتاب الأغاني لأبي الفرج فيشتريها بألف دينار . . .

أضف إلى ذلك أن رحلة المغاربة إلى الشرق كانت متصلة لطلب العلم

القرن الثالث ؛ فلا يمكن مع هذا أن يكون علم أبي عليّ جديداً على أهل الأندلس في أواسط القرن الرابع ، وأن يكون نواةً وقدوةً ومنشئاً مدرسةً يتخرج عليها مثل ابن عبد ربه مؤلف العقد

ويتحدث ابن عبد ربه في مقدمته عن « تأليف الاختيار وحسن الاختصار » فأى معنى لما يُذكر من حسن الاختصار ، في هذا المقام ؟ أترأه يعنى حسن الاختصار في المجموع ، أو في كل خبر على حدته ؟ أعنى : هل كان ابن عبد ربه يروى الخبر بحروفه كما سمعه أو قرأه من غير اختصار فيه وإنما كان يختصر في جملة ما يروى من الأخبار بحيث لا يُثبت منها إلا ما تدعو الحاجة إليه ؟ أو كان يختصر الخبر نفسه فيحذف من حروفه ما يحذف وينقص ما ينقص ذهاباً إلى الاقتصاد في التعبير عن المعنى الذي ينقله ؟ . . .

أقول : هذا كتاب العقد بين أيدينا ، وقد نظرتُ فيه طويلاً ، وعاودت النظر مرات فبدأ لي من طول المراجعة أمرٌ لا بد من التنبيه إليه : ذلك أن بعض دواعي ابن عبد ربه في تبويب كتابه ، كانت تقتضيه أن يُثبت الخبر مرات في أبواب متفرقة ، لصلاحته للدلالة في أكثر من موضوعٍ واحد ؛ فإذا أنت حققتَ النظر في هذه الأخبار المكررة فقلَّ أن تجد منها خبراً مروياً في موضعين بحروفه على وجه واحد ، فثمة الحذف والزيادة والإبدال وليس هناك من سبب - فيما نرى - لهذا الاختلاف في رواية خبر واحد في كتاب واحد لمؤلف واحد ، إلا أن يكون المؤلف يملك من حرية التصرف في رواية هذه الأخبار ما يسمح له أن يرويها بلغته ، ويؤدبها على الوجه البياني الذي يراه ؛ فهو يرويها بالحذف والاختصار حيناً ، وبالوسط والزيادة حيناً آخر ؛ . . . فهل كان ذلك بعض ما يعنيه ابن عبد ربه بـ « حسن الاختصار » ؟ . . .

. . . ولقد يكون هذا الخلاف في رواية خبر واحد نتيجةً لازمةً لاختلاف الرواة العكس عنهم أو نتيجةً لازمةً لاختلاف الكتب التي ينظر فيها ويقتبس منها ؛ ولكن الأندلس حين كان راوى الخبر في الموضعين واحداً ، والكتاب المنقول عنه

واحداً كذلك ؟ ...

أظن أنه يحق لي بازاء مثل ذلك أن أزعّم بأن ابن عبد ربه لم يكن ينظر إلى شروط الرواية تلك النظرة المتحرّجة التي تفرض على مثله في هذا المقام أن يلزم جانب الحرص في المحافظة على نص ما يرويه بحروفه ، وأنه كان يحيز لنفسه أن يتصرف في رواية بعض الأخبار تصرفاً يؤدي بها معناها دون حروفها ؛ وأحسب ذلك يصلح تعليلاً لانفراد ابن عبد ربه في بعض ماورد في كتابه من نصوص تخالف ما أجمع عليه رواها في مختلف كتب الأخبار والنوادر ؛ وأحسبه كذلك سبباً فيما التزمه صاحب العقد ونبه إليه في مقدمته وهو حذف الأسانيد فيما روى من أخباره .

فإذا صح ذلك ، كان العقد إلى جانب ماقدّمنا من التعريف بزياده ، مرجعاً لغويّاً يمكن الاستناد إليه في شيء من التطورات اللغوية لبعض معاني العربية بين الشرق والغرب .
صحيح أن بعض هذا الاختلاف في رواية بعض الأخبار قد يكون مرجعه رواية الكتاب نفسه وكتيبته ونسأخه ، ولكن ذلك إذا صحّ في قليلها لا يصح في سائرها ؛ وقد نبهنا في هامش هذه الطبعة إلى كثير من أنواع هذا الاختلاف ، فإرجع إليها من شاء للنظر والاستدلال .

بقي أن نسأل : لماذا قصر ابن عبد ربه كتابه على (أخبار المشاركة) وهو من هو علما وتحصيلاً ومعرفة بأداب قومه ، وقرطبة هي ما هي في ذلك العصر الزاهر في الأدب والعلم والفن والسياسة ؟ ...

تعليل ذلك سهل ميسور لمن يعرف تاريخ ذلك العصر في قرطبة وبغداد حاضرتي البلاد العربية في الغرب والشرق .

لقد كان فرار عبد الرحمن الداخل ابن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان إلى الأندلس بعد سقوط الدولة الأموية في المشرق ، محاولة جريئة لإقامة حكومتها المنزلة بازاء الحكومة العباسية في بغداد ؛ ولقد حالف التوفيق عبد الرحمن

أسفا : « هذه بضاعتنا رُدَّتْ إلينا » . . . ثم دار الزمان وجَدَّت الحوادثُ في آثار العرب فأخذتهم بالسنين ونقص من الأموال والأنفس والثمرات ، وتبعثرت المكتبة العربية فَخَلَّتْ بعد امتلاء ؛ ولكن علم المشاركة ظلَّ محفوظاً بين دفتي كتاب ابن عبد ربه المغربي الأندلسي القرطبي . . . ١

هذا ، وقد كان كتاب العقد من بعدُ ، مرجعاً له خطره ومقداره عند كثير من علماء المشاركة ؛ فنقل عنه القلقشندي في صبح الأعشى ، والنويري في نهاية الأرب ، والأبشيبي في المستطرف ، والبغدادى في خزائن الأدب ، وابن خلدون في المقدمة ، وغير هؤلاء كثير حتى قل أن يخلو كتابٌ من كتب النوادر بعدُ إلا كان العقد مرجعاً وخزائنه عليه ، ولو أنى ذهبت أستقصى أسامي الكتب التي سطا أصحابها على العقد فاحتملوا من خزائنه ما أفهام وذهب بصيتهم وشهرتهم كل مذهب - لأعيان البحث وانقطع بي دون الاستقصاء .

* * *

ولكن هذا الكتاب على ما قدمتُ من وصفه ومن خبره واحتفال العلماء به ، لم يسلم من عبث الأيام ، وعدا عليه ما عدا على كثير من تراثنا العربي في الشرق والغرب ؛ فلم يصل إلينا إلا بعد ما تناولته أيدي العابثين بالمسخ والتشويه والحذف والزيادة ، حتى أوشك - بما دخل عليه - أن يفقد قيمته العلمية عند أهل البحث والنظر .

وكانت أولى طبعاته في مصر سنة ١٢٩٣ هـ ، ومن هذه الطبعة كلُّ الطبعات التالية ؛ فهي صورة منها بما فيها من الغلط والتحريف والحشو والنقص ؛ ولم يحاول أحد منذ ذلك التاريخ أن ينظر في هذه الموسوعة العربية نظر العالم المحقق فيخرجها لقراء العربية في صورة أدنى إلى الكمال ؛ بل ، قد حاول هذه المحاولةَ غيرُ واحد من أهل التحقيق ثم ارتدوا جميعاً على أعقابهم ، ومن هؤلاء من يُعدُّ رأساً في الآداب العربية ، منهم الأساتذة الأعلام أصحاب « مختار العقد » : المرحوم محمد الحضري بك ، وعبد الخالق عمر بك ، وعبد العزيز خليل بك ، وعبد الحكيم محمد . انظر إليهم يقولون في مقدمة المختار بعد كلام في وصف العقد . . . غير أننا رأينا فيه ثلاثة عيوب كادت تذهب بحسنه وتمحو الأثر ~~ابن استفاد~~

الناس به : أما الأول فتحريف يكاد المعنى يضيع بسببه في كثير من مواضعه ، حتى سمعنا من أديب كبير أن إصلاح العقد الفريد مما ليس في مكتنة إنسان ؛ ويبيِّن لك هذا أن تنظر إلى مثل هذه الجملة : «والفرح في أهلك» ثم تعلم أنها حُرِّفت عن : «والقدح في الملك» ، وحينئذ يظهر لك صعوبة هذا الإصلاح حقيقة ... الخ .

قلت : ولو أن الأمر اقتصر على مثل عبارة «الفرح في أهلك» ، والقدح في الملك» لكان الأمر أهون مما قدرُوا ...

وسمعتُ ممن لا أتهم أن المرحوم الأستاذ المرصني ، شيخ أدباء الجيل ، هم مرة أن يقرأ العقد لتلاميذه ثم نكص ، إشفاقاً من مشقة تصحيحه ؛ فإذا كان هذا الخبر صحيحاً ، ولا أحسبه بعيداً من الصحة ، فإن فيه الدلالة على مقدار ما عبثت الأيام بأصول هذا الكتاب ، وما يعترض سبيل تصحيحه من أهوال ...

قلت : إن في النسخة التي بين أيدينا اليوم من العقد ما فيها من المسخ والتحريف والنقص والزيادة ؛ أما المسخ والتحريف فحسبي الإشارة إلى نوعهما فيما ذكرت قبل من قول أصحاب «مختار العقد» ؛ وأما النقص فإن مواضعه ظاهرة في هذه الطبعة بما زيد فيها من العبارات والحروف بين العلامتين [] ؛ وأما الزيادة فحسب القارئ منها مثلاً واحداً أنه إليه : فقد كانت وفاة ابن عبد ربه مؤلف العقد على التحقيق سنة ٥٣٢٨ هـ ؛ فبين أن له أن يترجم في أخبار الخلفاء وتواريخهم للراضى والمتقى ، والمستكفي ، والمطيع ، وكلهم بعد وفاة ابن عبد ربه ؟

ذلك هو العقد الفريد كما كان ، وما هو ذا اليوم بين يدي قارئه ؛ لا أزعج أنى بلغت به كل ما أردت ، ولكني بذلت له كل ما أطق ؛ وحسبي أن أجد بين يدي قراء العربية اليوم نسخة من هذه الموسوعة الجامعة أقرب إلى السكال والصحة ، لأشعر بالرضا إلى ما بذلت ، وما أنفقت من عافية ؛ ولا أحاول أن أصف عملي بأكثر مما يصف

نفسه ؛ ولى من حُسنِ تقديرِ القراءِ فيما أحسنتُ وواسعِ مغفرتهم فيما قصرتُ ما يمنعني من استجداءِ الشاءِ أو تقديمِ المعاذيرِ ؛ واللهِ حسبي ا

وإذ كان العقد على ما قدمت من قيمته لكل باحث ، كان لا بد لتمام نفعه أن يكون له فهرس ترشد إلى أبوابه وتهدى إلى مسالكه ؛ فعُنيْتُ بأن أقسم فهرسه إلى خمسة أنواع :

١ - فهرس الموضوعات ، وقد جعلته ملحقاً بكل جزء من أجزائه .

٢ - فهرس الأعلام ، ويشمل كل ما يضم العقد بين دفتيه من الأسماء والكُنى ، من غير التفاتٍ إلى مراتبهم العلمية .

٣ - فهرس القوافي .

٤ - فهرس القبائل والبطون والأماكن والبلدان والطوائف .

٥ - فهرس أنصاف الآيات .

وهذه الفهارس الأربعة الأخيرة ملحقه بالجزء الأخير من الكتاب ، مرتبة على حروف الهجاء .

وأحسب أنه كان يسعني أن أجعل للأمثال فهرساً سادساً ، لولا أني رأيتها مجموعة في كتاب واحد من جواهر العقد ، بحيث لا يصعب على القارئ أن يتهدى منها إلى ما يريد من غير احتياج إلى فهرس يهدى إليها .

وقد ارتضيتُ أن أجعل الكتاب (في ثمان مجلدات) إذ كان العقد - على أنه كتاب العالم والأديب والمؤرخ - مما لا يستغنى عنه طالب القصص والنوادر ، ومُلمسُ الفكاهات والمُلمح ، ومتبَّعُ الأخبار والطُّرف ؛ ومثل هذا الكتاب الذي يُلمس للرياضة واللهو ، ينبغي أن يخففَ محمله ، ليسهل على صاحبه في السفر والحضر ، وفي الحديقة والمنزل .

... ويبقى أمر لا بد من التثية إليه ، ذلك أني آثرتُ تسمية الكتاب بالـ

الذي يعرفه به أكثر قراء العربية اليوم في مختلف أقطارها ؛ وهو «العقد الفريد» وإنما سماه مؤلفه «العقد» فقط ، فاستحدث المتأخرون هذه الصفة «الفريد» . ووفقاً إلى هذا الرأي المستشرق الألماني بروكلمان (Brockelmann) ، وتابعه بعض الباحثين من كتاب العربية ويرجع الأستاذ جبرائيل سليمان جبور في كتابه (ابن عبد ربه وعقده) أن زيادة «الفريد» في اسم الكتاب وقعت فيما بين سنتي ٦٥٢ - ٨٥٠ هـ ، وقد استند في رأيه ذلك إلى دلائل حقيقة بالتقدير والنظر ؛ فمن شاء فليرجع إليها (ص ٢٩ - ٣١) فإن في ذكرها هناك غناء وكفاية .

× ترجمة المؤلف

٥٢٤٦ هـ - ٥٣٢٨ هـ

أراني قد ذكرتُ عن الكتاب ما وسعني من غير أن أعرف بصاحبه على أني أحسب القارئ قد يجد في بعض ما ذكرتُ ما قد يغنيه عما بقي ؛ وفي الكتاب بعد ما يدلُّ على صاحبه دلالة لا تحتاج إلى تعريف ؛ وليس ابن عبد ربه مجهولاً لقراء العربية بحيث يلزمني التعريف به ، وليس الحديث عن تاريخه من السهولة بحيث يُغني في درسه صفحاتٌ في مقدمة كتاب ؛ على أني مثبتٌ هنا بعض خبره على إيجاز ، تفادياً من النقص ، وتوسطاً بين المنزكين .

نسبه :

هو أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب بن حدير بن سالم القرطبي الأندلسي ، وكان جده سالم مولى هشام بن عبد الرحمن الداخل بن معاوية بن هشام ملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية .

نشأته :

نشأ ابن عبد ربه بقرطبة حاضرة الأندلس لعهد بنى مروان ، وكان مولده في العاشر من رمضان سنة ٢٤٦ هـ ، ولم تُعرف عنه رحلة إلى غير بلاد الأندلس ، وعاصر من أمراء بنى مروان : محمد بن عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل (٢٣٨ - ٢٧٣ هـ) والمنذر بن محمد (٢٧٣ - ٢٧٥ هـ) ، وعبد الله بن محمد (٢٧٥ - ٤٠٠ هـ) ، وعبد الرحمن الناصر بن محمد (٣٠٠ - ٣٥٠ هـ) ومات في إمارته ؛ وله في هؤلا لامراء الأربعة مدائح ذكر بعضها في كتابه ؛ ويظهر أنه كان مختصاً بهم محظياً لديهم ؛ به في عبد الرحمن الناصر الأرجوزة الشهيرة التي فصل فيها مغايزه مرتبة على السنين إلى سنة ٣٢٢ ، وقد أوردها في كتاب العسجدة الثانية في أخبار الخلفاء وتواريخهم وأيامهم (أنظر الجزء الخامس) .

شعهم ولا يُعرف شيء من تاريخ ابن عبد ربه فيما عدا أنه كان في شبابه لاهياً وكوفاً بالغناء ، ولكن ذلك لم يمنعه من التحصيل والدرس ، حتى عدّ من فقهاء الأندلس ، وله شعر أيام صبوته رجع عنه في أخباره وعارضة بقصائده في الزهد سُمّاهما «المحصات»

شيوخه :

ويذكر المؤرخون من شيوخ ابن عبد ربه ثلاثة : بقی بن مخلد بن يزيد القرطبي (ت سنة ٢٧٦ هـ) ، ومحمد بن عبد السلام الحشني القرطبي (توفي سنة ٢٨٦ هـ) ومحمد بن وضاح وكان للأو كين رحلة إلى المشرك ورواية وتصانيف مشهورة .

خلقه وصفته :

لم يذكر لنا المؤرخون شيئاً من سيرة ابن عبد ربه تدل على خلقه وصفته ، إلا ما قد من حديث لوه وصبوته في شبابه ، ثم توبته وزهده من بعد ، ويمكننا أن نستنبط دراسة أدبه أنه كان غيوراً ، ولو عا بالمنافسة ، معتدّاً بنفسه ، ميلاً إلى المزاح والذم جريئاً على البذاء ، يبدو ذلك من تاريخه ، ومن نقداته وتعقيبه على كثير من أخبار العلماء ، وفي العقد كثير من ذلك .

أما صفته الجسدية فلا نجد ما يقربها إلى خيالنا إلا قصة أوردتها المقرئ عن حديث كان بين ابن عبد ربه وأبي محمد يحيى القلظاط الشاعر ، يستفاد منها أن ابن عبد ربه كان دميماً ، آذراً ، قريب الخطو ، يُباعد ما بين رجله ، هزأة .

مؤلفاته:

لا يُعرف لابن عبد ربه كتابٌ غير العقد ، وديوان شعر مفقود ، وذكر صاحب كشف الظنون أن له كتاباً آخر سماه « اللباب في معرفة العلم والآداب » .
ولا نعرف على التحقيق متى ألف ابن عبد ربه كتاب « العقد » وهو قد عمّر اثنتين وثمانين سنة ، ولكننا نرجح أنه فرغ من تأليفه قريباً من سنة ٣٢٢ هـ أي قبل موته بست سنين تقريباً ، برشدنا إلى ذلك أرجوزته في مغازي عبد الرحمن الناصر ، وقد فصل فيها أخباره ووقائعه إلى ذلك التاريخ ، فلو أن ابن عبد ربه لم يكن قد فرغ من تأليف كتابه في سنة ٣٢٢ لوجد مجالاً للزيادة في هذه الأرجوزة حتى يبلغ بها ما يشاء من تاريخ أميره ، وقد كان في أعماله بعد هذا التاريخ ما كان حقيقاً بالإشادة والتوثيق .

وفاته :

وأصيب ابن عبد ربه بالفالج في آخر سنه ، وتوفي يوم الأحد لثني عشرة ليلة بقين من جمادى الأولى سنة ٣٢٨ هـ ، ودفن يوم الاثنين في مقبرة بني العباس بقرطبة .

محمد سعيد العربي

رحمه الله وأتابه

به ، شبرا في مساء الاثنين (*) ١١ من شوال سنة ١٣٥٩ هـ
١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٠ م

على

أن

هو

القُرطبي الأندلسي

لنا هذه المقدمة للطبعة الأولى في هذا المجلد وقد رأينا أن نبقى عليها في هذه الطبعة كما